



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

12 شباط (فبراير) 2021 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



■ معهد التمويل الدولي يتوقع نموًا 2.3 في المئة له مصر سيعتهد على الرقمنة

من المتوقع أن يزيد عجز المعاملات الجارية إلى 4 في المئة العام المالي الجاري، لكن التمويل الخارجي سيبقى كافياً. وسيطلب تقليص العجز المالي الكبير والديون التزاماً بالانضباط المالي بمجرد انحسار أزمة كوفيد، وفقاً للمعهد التمويل الدولي.

ويتوقع المعهد أن تحقق الموازنة عجزاً خلال العام المالي الجاري بـ 8.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ثم يتراجع إلى 7.5 في المئة العام المالي المقبل، و6.5 في المئة في عام 2022/2023، ومن ثم 5.5 في المئة في 2023/2024. وسيؤدي التقدم في التحول الرقمي والإصلاحات الأخرى إلى زيادة النمو المحتمل وتحقيق قدر أكبر من الشمول المالي، وفقاً للتقرير.

المصدر (موقع العربية.نت، بتصرف)

توقع معهد التمويل الدولي أن ينمو اقتصاد مصر بنسبة 2.3 في المئة العام المالي الجاري الذي ينتهي في يونيو (حزيران) 2021، بعد تحقيقه نمواً بنسبة 3.6 في المئة في 2019/2020. مبيناً أن الاقتصاد المصري نجا من جائحة كورونا على نحو جيد نسبياً.

ويرى المعهد، الذي يضم في عضويته أكثر من 400 بنك ومؤسسة مالية في أنحاء العالم، أن الاقتصاد المصري سيبدأ النمو بنسب أكبر من 4 في المئة بحلول العام المالي المقبل، إذ من المتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري عام 2021/2022 نمواً نسبته 4.7 في المئة، ثم 4.9 في المئة العام 2022/2023، ثم 5.1 في المئة في 2023/2024.

ووفقاً للمعهد فقد جرى تخفيف السياسة النقدية بشكل مناسب، ولدى البنك المركزي المصري مجال لمزيد من المساندة لدعم الانتعاش. كاشفاً عن أنه

It also revealed that the current account deficit is expected to increase to 4 percent in the current fiscal year, while the external financing will remain sufficient. Reducing the large fiscal deficit and debt will require a commitment to fiscal discipline once the Covid-19 crisis decreases, according to the Institute of International Finance.

The institute expects that the budget will achieve a deficit during the current fiscal year by 8.5 percent of GDP, and then it will decline to 7.5 percent in the next fiscal year, 6.5 percent in 2022/2023, and then 5.5 percent in 2023/2024. Advances in digital transformation and other reforms will lead to increased potential growth and greater financial inclusion, according to the report.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

■ The IIF Expects a Growth of 2.3% for Egypt

The Institute of International Finance expects that Egypt's economy will grow by 2.3 percent for the current fiscal year that ends in June 2021, after achieving a growth of 3.6 percent in 2019/2020, indicating that the Egyptian economy managed to survive the Corona pandemic relatively well.

The institute, whose membership includes more than 400 banks and financial institutions around the world, believes that the Egyptian economy will begin to grow at rates greater than 4 percent by the next fiscal year, as it is expected that the Egyptian economy in 2021/2022 will achieve a growth of 4.7 percent, 4.9 percent in 2022/2023, and then 5.1 percent in 2023/2024.

According to the IIF, monetary policy has been appropriately eased, and the Central Bank of Egypt has room for more support to the recovery.

■ "فيتش" تعدل نظرتها للبنوك الكويتية من مستقرة الى سلبية

عدلت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية، نظرتها المستقبلية للبنوك الكويتية (11 بنكاً) إلى سلبية من مستقرة، وذلك بعدما خفضت النظرة المستقبلية للكويت خلال هذا الشهر. وبحسب الوكالة فإنه في ظل ارتباط نسبة كبيرة من التمويل في القطاع المصرفي بالحكومة ستعرض البنوك لضغوط إذا كان البلد نفسه يمر ببعض الضغوط.

وكانت فيتش خفضت في الثاني من فبراير/

شباط نظرتها المستقبلية لتصنيف الدين السيادي الكويتي إلى سلبية من مستقرة، محذرة من مخاطر على صعيد السيولة في الأجل القريب مرتبطة بصندوق خزانة الدولة.

والبنوك الأحد عشر هي بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي



وبنك برقان والبنك الأهلي الكويتي وبنك بويان وبنك الخليج والبنك التجاري الكويتي والبنك الأهلي المتحد (الكويت) وبنك الكويت الدولي وبنك وربة وبنك الكويت الصناعي. وبينت فيتش أن السلطات الكويتية ستدعم البنوك إذا اقتضت الضرورة، ولفتت إلى سرعة تحرك البنك المركزي فيما سبق. وتضررت الكويت عضو أوبك كثيراً من انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد19-.

وأدت الخلافات والأزمات المتكررة بين مجلس الوزراء والبرلمان المنتخب إلى عدة تعديلات حكومية وحل البرلمان، مما أعاق إصلاحات اقتصادية تشتد الحاجة إليها.

المصدر (موقع العربية.نت، بتصريف)

■ Fitch Revised its View of Kuwaiti Banks from Stable to Negative

Fitch Ratings Agency revised its outlook for Kuwaiti banks (11 banks) to negative from stable, after lowering the outlook for Kuwait during this month.

According to the agency, with a large proportion of financing in the banking sector linked to the government, banks will be under pressure if the country itself is under some pressure.

On February 2, Fitch lowered its outlook for classifying Kuwaiti sovereign debt to negative from stable, warning of near-term liquidity risks associated with the state treasury fund.

The eleven banks are the National Bank of Kuwait, Kuwait Finance House, Burgan Bank, Al Ahli Bank of Kuwait,

Boubyan Bank, Gulf Bank, Kuwait Commercial Bank, Al Ahli United Bank (Kuwait), Kuwait International Bank, Warba Bank and Industrial Bank of Kuwait.

Fitch indicated that the Kuwaiti authorities will support the banks if necessary, and it pointed to the speedy action of the Central Bank in the past. OPEC member Kuwait has been hit hard by the drop in oil prices and the COVID-19 pandemic. Whereas frequent disagreements and crises between the cabinet and the elected parliament led to several government amendments and the dissolution of parliament, which impeded much-needed economic reforms.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

■ التضخم في لبنان يسجل مستويات قياسية

وصل معدل التضخم السنوي في لبنان بحسب الإدارة المركزية للإحصاء التابعة للحكومة إلى مستوى قياسي، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تصل إلى 400 في المئة في ديسمبر (كانون الأول)، مما يسلط الضوء على التأثير الكبير على المستهلكين والشركات نتيجة أسوأ أزمة مالية في البلاد منذ عقود.

وبلغ معدل التضخم السنوي 84.9 في المئة عام 2020، مقارنة بـ 2.9 في المئة فقط قبل عام،

حيث يعد معدل التضخم الحالي الأعلى منذ عام 2013، إذ قفزت أسعار المستهلك بنسبة 145.8 في المئة في ديسمبر (كانون الأول) مقارنة بنفس الشهر من عام 2019. وفقاً لما ذكرته "بلومبرغ".

وارتفعت المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية 402.3 في المئة، فيما ارتفعت المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 392.5 في المئة، وبالنسبة للملابس



والأحذية فقد زادت 559.8 في المئة، كما ارتفعت خدمات المطاعم والفنادق بنسبة 609 في المئة، وسجلت أسعار المفروشات والمعدات المنزلية والصيانة الروتينية مستويات قياسية بعد ارتفاعها 655.1 في المئة.

وانهارت العملة اللبنانية بعد تصاعد الأزمات السياسية والمالية في عام 2019، مع تدفقات العملات الأجنبية وتساؤل احتياطيات البنك المركزي. وبلغ السعر الرسمي للعملة اللبنانية

1507.5 ليرة للدولار فقط بالنسبة إلى واردات الوقود والمستحضرات الصيدلانية، فيما وصلت العملة اللبنانية إلى 8800 للدولار الواحد في السوق السوداء. وتوقفت محادثات المساعدة مع صندوق النقد الدولي بعد خلافات مع المقرضين التجاريين والبنك المركزي، أكبر حاملي الديون في البلاد.

المصدر (موقع العربية.نت، بتصريف)

■ Inflation in Lebanon Reaches Record Levels

The annual inflation rate in Lebanon, according to the government's Central Bureau of Statistics, reached a record level, as food prices rose by up to 400 percent in December, highlighting the significant impact on consumers and companies as a result of the worst financial crisis in the country since decades.

The annual inflation rate was 84.9 percent in 2020, compared to only 2.9 percent a year before, as the current inflation rate is the highest since 2013, as consumer prices jumped by 145.8 percent in December compared to the same month in 2019, according to Bloomberg.

Food and non-alcoholic beverages rose by 402.3 percent, while alcoholic beverages and tobacco rose by 392.5 percent, clothing and shoes increased 559.8 percent and catering and hotel services

increased by 609 percent, and the prices of furniture, household equipment and routine maintenance reached record levels after their rise by 655.1 percent.

The Lebanese currency collapsed after an escalation in the political and financial crises in 2019, with foreign currency inflows and dwindling central bank reserves. The official price of the Lebanese currency is 1,507.5 pounds per dollar only for fuel and pharmaceutical imports, while the Lebanese currency has reached 8,800 per dollar on the black market. Aid talks with the International Monetary Fund stalled after disagreements with commercial lenders and the central bank, the country's largest debt holders.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)



■ الاستثمار الاجنبي المباشر يرتفع 6 في المئة في سلطنة عمان

تقنية المعلومات والاقتصادات المتنوعة والارتقاء بالصناعات العمانية. وأتاحت هذه الخطة التوسع في الأسواق الأكثر قبولا واستيعابا للصادرات، خصوصا الأسواق الآسيوية التي تعد إحدى أهم الأسواق الواعدة للصادرات العمانية.

وركزت الوزارة في خطتها على توطين عدد من الصناعات في السلطنة، لاسيما القطاعات التحويلية من خلال جلب المزيد من الاستثمارات القادمة من الدول للاستفادة من خبراتها الصناعية المتطورة مع إمكانية إقامة استثمارات مشتركة وفتح أسواق لتنمية الصادرات والدفع بها للأسواق العالمية. كما تبنت الوزارة خلال الفترة الماضية مجموعة من السياسات لتهيئة مناخ جاذب للمستثمرين، وتنمية الصادرات تماشيا مع رؤية عمان 2040 ارتكزت على عدة محاور أساسية منها العمل على إزالة المعوقات وكافة التحديات التي تواجه المستثمرين، وتبسيط الإجراءات وتيسيرها من خلال مبادرات إعادة هيكلة القطاع بما يتناسب مع واقع الاستثمار والمستثمر.

المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرف)

تمكنت سلطنة عمان من تحقيق نتائج إيجابية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بتسجيل ارتفاع ملحوظ في العوائد، حيث كسبت الحكومة رهان الانفتاح الاقتصادي وتنمية الاستثمارات والصادرات نحو الأسواق الخارجية. ووفقا لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العمانية زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان خلال العام الماضي بنسبة 6 في المئة مقارنة بالعام السابق له، حيث بلغ حجم الاستثمار 14.2 مليار ريال عماني (حوالي 36.92 مليار دولار).

وعقدت الوزارة لقاء مرثيا بالتعاون مع وزارة الخارجية بمركز عمان للمؤتمرات والمعارض مع سفراء بعثات السلطنة في قارة آسيا، بهدف التعريف بالحوافز والفرص الاستثمارية المتاحة بالسلطنة في مختلف القطاعات المستهدفة وكيفية استقطاب رأس المال الأجنبي خلال المرحلة القادمة.

وتبنت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، خطة لجلب عدد من الاستثمارات في القطاعات النوعية ذات العلاقة بالملفات الرئيسية مثل ملف الأمن الغذائي والصحي وغيره، مع التركيز على تنمية الاستثمارات في قطاع

developing investments in the information technology sector and the various economies and upgrading Omani industries.

This plan allowed for expansion in the markets that are more accepting and absorbing of exports, especially Asian markets, which are one of the most promising markets for Omani exports.

In its plan, the Ministry focused on localizing a number of industries in the Sultanate, especially the transformative sectors, by bringing in more investments coming from countries to benefit from their advanced industrial expertise with the possibility of establishing joint investments and opening markets to develop exports and push them to global markets. The Ministry has also adopted, during the last period, a set of policies to create an attractive climate for investors, and to develop exports in line with the Oman Vision 2040, based on several basic axes, including working to remove all obstacles and challenges facing investors, simplifying procedures and facilitating them through sector restructuring initiatives in line with the reality of investment and the investor.

Source (London-based Arab Newspaper, Edited)

■ FDI Rises by 6 percent in the Sultanate of Oman

The Sultanate of Oman managed to achieve positive results in the field of foreign direct investment by registering a remarkable increase in returns, as the government won the bet of economic openness and the development of investments and exports to foreign markets.

According to the Omani Ministry of Trade, Industry and Investment Promotion, foreign direct investment in the Sultanate of Oman increased during the past year by 6 percent compared to the previous year, with the volume of investment reaching 14.2 billion Omani riyals (about 36.92 billion dollars).

The Ministry held a visual meeting in cooperation with the Ministry of Foreign Affairs at the Oman Convention and Exhibition Center with the ambassadors of the Sultanate's missions in Asia, with the aim of introducing the incentives and investment opportunities available in the Sultanate in the various target sectors and how to attract foreign capital during the next phase.

The Ministry of Trade, Industry and Investment Promotion adopted a plan to bring in a number of investments in the qualitative sectors related to the main files, such as the file of food and health security and others, with a focus on